

التأصيل الشرعي للعمل النقابي

أ. أمين علي أمين

رئيس نقابة المعلمين اليمنيين (سابقاً)

العمل في الإسلام

العمل في مفهوم الإسلام عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله وينال عليها الثواب الجزيل، مثل الصلاة والصوم والذكر والدعاء والكسب؛ شريطة أن يصاحب ذلك العمل الإخلاص والمشروعية فأني عامل يقوم بعمل مشروع يخلص فيه لله، وينصح فيه لصاحبه ويسترزق منه على نفسه وعياله، عاقداً النية أن يحصل من خلاله على القوت الحلال الطيب والمعاش أو المرتب الحلال متمثلاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (من بات كالأمان من عمل يده بات مغفوراً له) فهو في منزلة العابد أو المجاهد في سبيل الله يؤجره الله سبحانه على عمله ذلك مثلما يؤجر الصائم القائم المتقرب إلى الله بالطاعات المختلفة.

والعمل في الإسلام قد يرتقي إلى درجة الفريضة كون المسلم مأموراً به في قوله تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) التوبة آية ١٠٥ . فالآية تأمر بالعمل والأمر القرآني يقتضي الوجوب إلا إذا صرفه صارف، وإذا وجد صارف ما فهو طارئ على بعض الأزمنة والأمكنة والأشخاص ويبقى الوجوب فيه هو الأصل الثابت المفروض قال عليه الصلاة والسلام : (إن الله يحب العبد الختريف ومن كدَّ على عياله كان كالمجاهد في سبيل الله عز وجل)^(١). رواه الإمام أحمد.

بل يعد العامل أفضل من العابد، حيث مجَّد الإسلام العمل ورفع قيمته وربط به كرامة الإنسان وجعله فريضة من فرائضه حتى أصبح العمل في درجة العبادة يثاب عليه المرء كما يشاب على العبادة، وأصبح العامل في سبيل قوته وقوت عياله وفي سبيل رفعة أمته وتحقيق الخير للمجتمع أفضل عند الله من المتعبد الذي يركن إلى العبادة ويزهّد في العمل. وقد استهجن الرسول، صلى الله عليه وسلم، جلوس أحد الصحابة في المسجد في غير وقت الصلاة، أي في وقت العمل، فسأله عن سبب ذلك فأجابه بأن هموماً لزمته وديوناً تراكمت عليه، فدلّه الرسول عليه الصلاة والسلام على العلاج بأسلوب إيجابي رائع ، حيث قال له : (ألا أدلك على كلمات إذا قلتها أذهب الله همك وقضى عنك دينك ؟ قل إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، وأعوذ

١ - العمل في الإسلام . عز الدين الخطيب التميمي ص ١٦ .

بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال) رواه أبو داود^(١). والمصطفى "صلى الله عليه وسلم" يوجه الصحابي بهذا التوجيه التربوي الرائع بواسطة الدعاء، كي يطلب من ربه صباحاً ومساءً أن يعيده الله من العجز والكسل فإذا أعاده الله من العجز والكسل فقد وفقه للجد والعمل، ففي الحديث دعوة واضحة إلى أخذ النفس بالجد وبذل الجهد في العمل حتى لا يكون الإنسان كلاً على مجتمعه عالة على غيره. ولهذا سنتعرف على أهمية العمل للحياة والأحياء في إطار أهمية العمل النقابي، وعلى واجبات وحقوق العامل لتكتمل الرؤية.

(أ) أهمية العمل:

إن أهمية أي شيء تعود إلى أهمية تأثيره على الحياة وعلى الأحياء، فبقدر ما يكون التأثير قوياً تكون الأهمية عالية وبقدر ما يترك التأثير من بصمات على حياة الإنسان ترتفع درجة المؤثر عند ذلك الإنسان حتى يصبح جزءاً من حياته ملازماً له لا يستطيع فكاً عنه.

وعند التأمل في (العمل) وتأثيره على حياة الأفراد والمجتمعات بل وعلى حياة الأمم نجد أنه هو الوسيلة الوحيدة للحياة إذ لا يمكن أن تقوم حياة أو تمتد وتنمو وتستمر إلا بالعمل، ولا يمكن أن يعيش الأحياء وتستقيم أمورهم إلا بالعمل. فالعمل هو الطريق الوحيد لرقى الأمم وتقديمها وعزها وتفوقها في أي مجال من مجالات حياتهم، وهو الأسلوب المتفرد لاستقامة حياة المجتمعات ونموها واستمرارها كما أنه السبيل الذي لا محيد عنه إذا ما أريد تفعيل حياة أي فرد من الأفراد لتلبية حاجاته الفطرية ومطالب مكوناته الأساسية سواء كانت عقلية أو روحية أو جسدية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الإسلام جعل العمل عبادة لله سبحانه وتعالى حيث أمر به - كما سبق - في الآية الكريمة ورتب عليه الجزاء في نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله "صلى الله عليه وسلم" مثل قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) الزلزلة آية ٣. بل قد جاء مقروناً بالإيمان في كثير من النصوص مثل قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) الكهف آية ٣٠. وقوله: (فاستجاب لهم ربهم أني لا

١ - المرجع السابق. ص ١٨.

أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى بعضهم من بعض) آل عمران آية ١٩٥ . ففي الآيات الكريمة حث على العمل، مطلق العمل، رغم أن العمل المرضي عنه هو العمل الصالح. فإذا أضفنا إلى ذلك قوله "صلى الله عليه وسلم : (من بات كالأ من عمل يده بات مغفوراً له) فهمنا أن العمل باليد في الزراعة والصناعة والبناء والأعمار ومختلف الأعمال والحرف هو من العمل الصالح الذي يثيب الله عامله بالأجر الجزيل والثواب العظيم.

ومن هنا تتضح أهمية العمل ومكانته في الحياة الإسلامية بل قد ترتفع أهمية العمل في الإسلام أكثر وذلك حينما يجعل الإسلام الهدف من وجود الإنسان في الأرض أن يكون خليفة والخليفة لا بد أن يقوم بدور الخلافة، والخلافة، أو الاستخلاف، لا معنى لها إذا لم تكن متجسدة في العمل، قال تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) البقرة آية ٣٠. وقال سبحانه : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب) هود آية ٦١.

واستعمار الأرض هو إحياؤها بالبناء والزراعة وإيجاد كل وسائل الحياة لسكانها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل فإذا كان الإسلام يعد العمل هدفاً عظيماً لخلق هذا الإنسان وميداناً فسيحاً لا يتلاءم الله لذلك الإنسان فإنه لا تخفى منزلته العظيمة على أي مسلم بصير أو باحث لبيب. فكيف إذا عرفنا أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهم صفوة البشر، كان لكل منهم حرفة يعمل فيها ليأكل من عمل يده مع ضخامة مسؤوليته ليكونوا قدوة للناس. فهذا داود عليه السلام كان خوّاصاً يعمل من الخوص القفّة أو الشيء ثم يبعث به من يبيعه ثم يأكل من ثمنه وهذا نبي الله إدريس كان خياطاً ويتصدق من كسبه بما فضل من قوته، ونبي الله زكرياً كان نجّاراً، ونبي الله موسى كان أجيراً، ورسول الله محمد "صلى الله عليه وسلم" كان يعمل في التجارة وكان يعمل في رعي الغنم لأهل مكة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما بعث الله نبياً إلا ورعى الغنم قالوا: وأنت يا رسول الله ؟ قال: نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة)^(١).

١- المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ .

لا شك أن اهتمام الذين اصطفاهم الله ليكونوا وسائط بينه وبين خلقه بالعمل على الكيفية السابقة، ورب العزة والجلال قادر أن يسخر لهم مخلوقاته، وأن يهيئ لهم وسائل العيش دون عناء، لا شك أن ذلك سيرتقي بدرجة العمل إلى الوجوب المطلق الذي إذا تخلف عنه فرد أو مجتمع أو أمة أو قصرُوا فيه فإنهم مأثومون ويعاقبون على تصرفهم ذلك في الدنيا ثم في الآخرة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (إن الله خلق الأيدي لتعمل فإن لم تجد في الطاعة عملاً اكتسبت في المعصية أعمالاً)^(١). وهذا القول يدل على عمق الرؤية تجاه العمل لدى الرعيل الأول من أصحاب الرسول "صلى الله عليه وسلم" ورضي الله عنهم.

ب) واجبات العامل:

للعامل حين يقوم بعمله حقوق وعليه واجبات يلزمه أداؤها، وقبل استعراض الحقوق المترتبة على عمل العامل يجدر أن نعرف الواجبات التي يستحق بها العامل حقوقه فما واجبات العامل؟. هناك واجبات مستحقة على أي عامل يقوم بعمل ما يجب أن يلتزم بأدائها حتى يكون أهلاً لنيل الحقوق المترتبة على تنفيذ العمل وأهمها:

١ - **الوفاء:** يربط العامل بالعمل مجموعة عوامل أو مؤثرات لا سيما إذا كان العامل يعمل مع غيره لكنها لا تخرج عن نطاق العناصر الأساسية للعمل وهي :

– العمل – صاحب العمل – العامل – العقد الذي بين العامل وصاحب العمل.

فإذا تحققت العناصر الأربعة المذكورة، فأول واجب يطالب به العامل هو الوفاء بما يحتويه العقد المتفق عليه من حيث التوصيف والتوقيت والجهد المبذول. فالعقد هنا أصبح كالعهد الذي يجب الوفاء به كما قال تعالى : (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً) الإسراء آية ٣٤. وقد نصت على الوفاء بالعقد آية واضحة الدلالة في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) المائدة، آية (١). فالوفاء بالعقد ومحتوياته واجب الأداء على جميع الأطراف، والعامل أهم طرف في العملية لأنه المؤثر الإيجابي فيها ولا يمكن أن يحصل على حقوقه المستحقة إلا بعد أداء التزاماته وفق الاتفاق الذي نسميه عقداً.

١ - المرجع السابق ص ٥.

فإذا ما أخل العامل بهذا العنصر ولم يف بعهده وعقده المبرم ، فإن ذلك سيؤثر سلباً على جميع الأطراف؛ فالعمل لم ينجز بالشكل المطلوب ، وصاحب العمل غير راض عن العمل وسيكون خصيماً للعامل ، والعامل لن يحصل على حقوقه المفترضة وسيكون القانون ضده، وسيحملة النظام والشرعية المسؤولية ، وستقف الأعراف في مواجهته ولهذا يجب على العامل أن يكون وفيّاً مع الآخرين في عمله مهما كلفه ذلك، فبالوفاء يستطيع العامل أن يحوز الثقة والاحترام في مجتمعه ويحصل على كامل حقوقه، ويحظى بوقوف الأنظمة والقوانين والأعراف في صفه ، ويندرج تحت معنى قوله تعالى : (الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق) الرعد آية(٢٠).. ثم بين ما ينتظرهم من جزاء عند الله بقوله : (أولئك لهم عقبي الدار جنات عدن يدخلون ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلونها عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبي الدار) الرعد الآيات (٢٢-٢٤).

٢ - الإخلاص :

وأى عمل يقوم به الإنسان لا بد أن يرتكز على الإخلاص لأن العمل معروض على الله سبحانه وتعالى وذلك ما تشير إليه الآية الكريمة في قوله جل شأنه : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) التوبة آية(١٠٥) .

والله عز وجل لا يقبل من الأعمال إلا أخلصها، فالعمل في الاسم عبادة والعبادة لا بد أن تقوم على الإخلاص ، والعامل المسلم لا بد أن يعقد النية الخالصة في أي عمل يعمل حتى يعان على أدائه ويعود عليه خيره ويرزقه الله المثوبة في آخرته قال سبحانه : ((إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) الكهف آية (٣٠) ، وكلمة (عملاً) تدل على جنس العمل سواء كان عملاً عبادياً منصوباً عليه في الشرع الحنيف أو عملاً عادياً، فكل عمل لن يضيع عند الله ولذلك لا بد أن يصاحبه الإخلاص حتى يكون مقبولاً عند الله ويثاب عليه فاعله فإن فقد الإخلاص ونزعه عن العمل فإنه لا يقبل لأنه حينئذ قد خالطه قصد آخر غير الله وهو ما سماه القرآن شركاً في قوله تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) الكهف آية(١١٠) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي قال الله تعالى : (أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه) . وقد جاء هنا ذكر الإخلاص ثانياً في واجبات العامل - رغم أنه الأساس - لأن الوفاء بما يتضمنه عقد العمل هو المعيار في المقاضاة والحقوق ، ولأنه لا تقبل دعوى الإخلاص عند فقدان الوفاء بينما قد يفني العامل بالعقود دون أن يكون مخلصاً في عمله ، أو بمعنى آخر قد يفني العامل بالعقد مع وجود قصد آخر في نفسه من شهرة أو كسب مادي أو غير ذلك. ومن جهة أخرى فإن الوفاء والإخلاص بينهما تبادل وتعاضد عند العامل المسلم؛ فالوفاء، صفة من صفات الإيمان والإخلاص وإذا وجد الإخلاص عند العامل دفعه إلى الوفاء ومن هذا المفهوم فإن الإخلاص لله في العمل يدل على الصدق القلبي ، والصدق يحث على الأمانة ، والأمانة تقتضي النصح وبذل الجهد في العمل، والنصح يبعث في صاحبه حب الإتيان ، وهي أمور متلازمة ولها تأثير إيجابي على حياة العامل المسلم يجب أن يؤديها ، قال "صلى الله عليه وسلم : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)^(١). وقال عز وجل: (إن خير من استأجرت القوي الأمين) القصص آية (٢٦) وإحسان العمل المذكور في آية سورة الكهف : (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) آية (٣٠) هو الإحادة والإتيان بقصد إرضاء الله ، والعامل المسلم جدير بأخلاق الإيمان بل يتعين عليه أن يصلح ظاهره وباطنه ، ومن المهم إصلاح الباطن الإخلاص في كل عمل يزاوله : (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) رواه البخاري ومسلم.

٣ - أداء الواجبات الشرعية :

والمراد بالواجبات الشرعية ما أوجبه الله من فرائض على الفرد أو الجماعة في القرآن والسنة مثل : الصلاة والصوم ، والزكاة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالعامل المسلم عندما يكون في الحقل أو المصنع أو الإدارة أو المتجر أو غيرها لا يمكن أن يتخلى عما افترضه الله عليه بدعوى الانشغال بالعمل فهو يحرص على أداء الصلاة - مثلاً - كما يحرص على إدارة العمل بجد وإخلاص، وكلا الأمرين عنده واجب الأداء يقول المولى عز وجل: (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين الأنعام الآيات (١٦٢-١٦٣).

١ - المرجع السابق ص ٥.

فكل أمر من أمور الدنيا والدين مطلوب من المسلم أن يعمل منطلقاً في ذلك من مثل هاتين الآيتين فعلاً أو تركاً ، فالصلاة والنسك وجميع شئون حياة المسلم وموته يجب أن يكون لله وحده، خاضعة لهدايته وإرشادات دينه وهي ميزة يتميز بها العامل المسلم عن غيره، وقد حكيت قصص كثيرة عن عمال التزموا بصوم شهر رمضان أثناء العمل فكانت نتائج أعمالهم تفوق نتائج المفطرين أضعافاً مضاعفة وما ذلك إلا لأن الذي يحرص على أداء حق الله هو أكثر حرصاً على أداء حقوق الناس والعكس كذلك، فالذي يترك الصلاة حرصاً على وقت العمل أو إنجازاً يسهل عليه أن يخذل صاحب العمل في أي لحظة تسنح له الفرصة ، وكذلك لا يصح من المسلم أن يؤدي بعض الواجبات على حساب البعض الآخر وإنما يعطي كل ذي حق حقه فذلك هو النجاح.

٤ - حقوق العامل :

للعمل حقوق يجب أداؤها مهما كانت الظروف سواء ما جاء منها في بنود العقد المبرم بينه وبين جهة العمل أو ما نصت عليه النصوص التشريعية في الشرائع والقوانين المعمول بها. والله سبحانه وتعالى - لحكمة عظيمة - جعل البشر متفاوتين في الرزق فمنهم الغني ومنهم الفقير ، ثم أباح للأغنياء أن يستأجروا العمال ، وأباح للعمال أن يعملوا عند الآخرين بأجر قال تعالى: (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون) الزخرف آية (٣٢). ولول هذه السنة الإلهية في خلق البشر بهذه الكيفية ما عمرت الأرض ولا قامت الحضارات، فالغني لا يستغني عن عمل الفقير والفقير لا يستغني عن العمل للغني ، غير أن ديننا الإسلامي الحنيف لم يترك العامل لجشع الغني وتسلطه ، بل بين ما على العامل من واجبات - كما مر - وما له من حقوق. فكل من مارس عملاً مشروعاً مع أي جهة كانت وجب على تلك الجهة أن تؤدي حقوق العامل دون مظل أو إجحاف طالما والعامل قد وفى بالتزاماته وأدى واجباته. ومن أهم الحقوق التي يلزم أداؤها إلى العامل :

(١) دفع أجره قبل أن يجف عرقه : وفيه قول مأثور يأمر صاحب العمل أن يسارع بأداء حق الأجير فور وفائه بعمله ، فقد قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : (أعطوا الأجير أجره قبل أن

يجف عرقه) رواه البخاري. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم":
(أعطوا الأجير أجره ما دام في رشحه)^(١). رواه سعيد بن منصور.

واللفظان النويان متقاربان في المعنى، وهما يدلان على المسارعة إلى دفع أجرة العامل فور انتهائه من عمله حتى لا يكون هناك مجال للتساهل والمماطلة بسبب التأخير وهو حرص من النبي "صلى الله عليه وسلم" على جهود العامل وكرامته كيلا تتعرض للاستهانة والانتقاص.

وَمَنْ يَماطل العامل ولم يوفه أجره بعد أن استوفى منه العمل ، فإن الله خصيمه يوم القيامة.
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره).
ومن يقوى على محاصمة الله ذي القوة والجبروت!؟

ولذا وجب على كل مؤمن أن يحرص على براءة ذمته من جهد العامل وعرقه بحيث يبادر إلى دفع أجرة العامل وفق التراضي المسبق أو بالقدر العادل المنصف ، فإن عجز عن ذلك وعلم الله صدقه فليأخذ منه مهلة بطيب نفس لأقرب فرصة دون مطل أو احتيال فإن في ذلك تجنباً لما يغضب الله تعالى.

٢) التأكيد على حقوقه دفعا للظلم عن نفسه : "٢". قد يخاف العامل عند إبرام العقد أن يكلف بشيء هو في حل منه ، أو ينتقص من أجره المحدد بعد إنجاز عمله أو تضاف عليه أعباء ليست مشروطة أو توحى بها صيغة العقد ، فإذا سكت عن التنبيه عليها فإنه سيلحقه ظلم من قبل جهة العمل ، ولذلك كان من حقه أن يؤكد على تجنب نفسه ذلك الظلم عند إبرام العقد وقبل مباشرة العمل حتى لا يتعرض لضغوط ظالمة بدعوى قبوله هو بذلك فيكون التأكيد بمثابة إشعار جهة العمل بدفع ما يتوقعه لتكون الجهة على بينة. قال سبحانه وتعالى على لسان موسى عليه السلام وهو يتحدث مستوثقا لنفسه : (ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل) القصص آية (٢٨) حتى لا يطالبه بالأجل الأطول وهو عشر سنوات مع أن أخلاقه ستدفعه إلى تنفيذ الأجل الأوفى.^(٣)

١- المرجع السابق ص ٦٩.

٢- العمل في الإسلام. مرجع سابق ص ٧٦.

٣- في ظلال القرآن . سيد قطب. المجلد الخامس ص ٢٦٨٩. دار الشروق.

وإنما أخذ احتياطه واشترط لنفسه حتى لا يلام أو يظلم إن لم يستطع إلا تنفيذ الأجل الأقصر ، وهو من حق أي عامل تكون ملابسات عقد عمله بهذه الطريقة أو ما يشابهها ، وهذا الحق يبين مدى اهتمام الإسلام بالعامل من خلال التأكيد على حقوقه قبل العمل وأثناءه وبعده.

(٣) التناسب بين العمل والجزاء: ^(١) .وهي قاعدة من أعظم القواعد وأجلّها يقدمها الإسلام إلى البشرية لتصبح قسطا مستقيما في مجال العمل والعاملين بمختلف المجالات ولتشكل مرجعية دستورية بيد العمال في كل زمان ومكان يطالبون على ضوئها بإنصافهم كلما وقع عليهم ظلم أو لأعمالهم كساد، فقد ورد في أكثر من موضع من القرآن الكريم أن الله تعالى قد أعد جزاء (متناسبا) على أعمال الإنسان التي بدرت منه في الحياة الدنيا تناسبا دقيقا بلغ من دقته أن مثقال الذرة لا يضيع ، ولا ينقص ، ولا يُنسى ، وإنما ستوزن الأعمال بأدق الموازين وأعدلها ، قال تعالى: (ولا يلتكم من أعمالكم شيئا) الحجرات آية (١٤) وقال : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) الزلزلة آية (٧) وقال جل شأنه : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) الأنبياء آية (٤٧) ففي ظلال الإسلام يتحتم على صاحب العمل أن يعطي العامل جزاء عمله وثمره جهده بصورة متناسبة مع حقه تناسبا تاما ، انطلاقا من هذه النصوص العظيمة التي تجعل التناسب بين العمل والجزاء حقا من حقوق العامل بل ومن حقوق صاحب العمل كذلك فليس للعامل أن يطالب صاحب العمل بأكثر من حقه المتناسب مع جهده وعمله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن لك من الأجر على قدر نصيبك ونفقتك) رواه الحاكم.

ومن هنا فللعامل الحق حينما يحس بغبن أو هضم فيما يأخذه مقابل عمله المستمر أن يتظلم ويطالب برفع ما يلاقيه من إجحاف كأن يكون موظفا براتب معين وبعد فترة أصبح محملا بأعباء إضافية ، أو صار راتبه لا يكفيه بسبب الغلاء أو غيره فهو غير متناسب مع جهده وعمله سواء كان زيادة في العمل أو نقصا في المقابل؛ ففي الحالتين يصبح من حق العامل أن يعطى أجر متناسب مع عمله وجهده.

١ - العمل في الإسلام. مرجع سابق ص ٦٨.

٤) **عدم تكليفه ما لا يطيق** : فالعلاقة بين العامل وصاحب العمل في الحياة الإسلامية علاقة إنسانية يحكمها خلق الرحمة والإنصاف، فالجتميع الإسلامي في تاريخه الطويل مع ما كان يوجد من أعداد هائلة من العمال ، سواء في الأرض أو العمل ، وعند الدولة أو الأفراد، لم يوجد فيه ما يسمى بالمشكلة العمالية - كما في ظل النظام الرأسمالي في أوروبا - لأن العقيدة الإسلامية ، والأحكام الشرعية التي سادته حرمت الظلم تحريماً قاطعاً وأمرت أصحاب العمل - كما أمرت غيرهم - أن ينظروا إلى العمال نظرة إنسانية لها حقوقها المشروعة ، فلا يكلف أحد العمال فوق طاقته وعليه أن يعطيهم حقوقهم كاملة دون إبطاء ، ولذلك كانت نظرة صاحب العمل إلى العامل ونظرة العامل إلى صاحب العمل نابعة من الدين الخفيف وللدين له قداسته واحترامه عند الطرفين .

كذلك حين عالج الإسلام مشكلة العمل والعمال لم يعالجها إلا على اعتبار أنها مرتبطة بالعلاقات الإنسانية الأخرى الناشئة عن حاجات الإنسان أي أن الإسلام عالج الإنسان بوصفه كلاً غير مجزأ ومشكلاته بطبيعتها مترابطة لا تنفصم إحداها عن الأخرى، فإذا ما كلف عامل فوق طاقته، وعومل معاملة غير إنسانية فله الحق في التظلم وطلب التخفيف عنه ، ورفع الجور عن كاهله : قال تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) البقرة آية (٢٨٦) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قالوا : يا رسول الله كيف يُنصر الظالم ؟ قال : أن تردعه عن ظلمه) فالشريعة الإسلامية تنصر العامل المظلوم فتعطيه حقوقه برفع الظلم عنه ، وتنصر الظالم بردعه عن ظلمه وأخذ الحق منه لمن ظلمه.

ماهية العمل النقابي

- العمل النقابي هو كل ما تقوم به النقابات المختلفة لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها. والنقابة هي منظمة اقتصادية واجتماعية يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض بحكم ممارستهم لحرفة أو مهنة واحدة أو عمل مشترك ، ومن أهم وظائف النقابة وأهدافها:
- تحسين الأجور وظروف وأحوال العمل وعلاقات الإنتاج.
 - مقاومة ومنع أية محاولة من أصحاب العمل لتخفيض الأجور أو تخفيض العمالة.
 - العمل مع السلطات الرسمية لحماية المستهلك من نتائج التضخم الاقتصادي أو من جشع التجار...إلخ.

ومن أهم الوسائل التي تتبعها النقابات لتحقيق هذه الأغراض ما صار معروفاً بالمفاوضات الجماعية ، حيث لم يعد العامل الفرد الضعيف هو الذي يوقع عقد العمل مع أصحاب العمل وإنما أصبح ذلك حقاً لممثلي العاملين أي (النقابة) ، فهي إذاً تتحدث باسمهم وبالتالي قد تدخل في مفاوضات أو مساومات في سبيل حل قضاياهم ، ولها أن توقع عقداً جماعياً تقتضيه عضويتها. وقد يتعقد الأمر أحياناً بينها وبين أصحاب العمل ويتعذر الوصول إلى تسوية مرضية ، فتضطر النقابة لرفع سلاح التوقف الجماعي عن العمل (الإضراب) أو تدخل فعلياً فيه أي الإضراب فإنها في ذلك شأن من قال (مكره أخاك لا بطلاً) وكان من أبرز نتائج العمل النقابي: منع تطور علاقات عمل تكون شبيهة بعلاقات الإقطاع، والحد من وجود عقود عمل فردية بين أصحاب العمل والعاملين ، والاعتراف بأن لأصحاب العمل حقوقاً لا بد من أن تراعى ، ومنها وحدة العاملين ونحو إحساسهم بالانتماء والإحساس بالثقة والاطمئنان ، وأحياناً الإحساس بالعزة والقوة والانتماء إلى تنظيم نقابي معين.

أهمية العمل النقابي^(١)

يوما بعد يوم تترسخ القناعات بأهمية التوجه الحقيقي لبناء المجتمع المدني ودعم مؤسساته ، فالأنظمة الشمولية والديكتاتوريات أدينت أمام محكمة التاريخ بمسؤوليتها عن التخلف ، وحماية بؤر الفقر والجهل والأمراض الاجتماعية المختلفة وقدمت نماذج متخلفة في الإدارة وإعاقة حركة المجتمع، وطمس نواذع التجديد والابتكار. والتحدي الذي تواجهه دول العالم الثالث حاضرا ومستقبلا في اللحاق بركب العصر لا يتمثل في قلة الموارد ولا محدودية الإمكانيات ؛ ففي العالم المتقدم اليوم دول تستورد جميع المواد الخام وفي العالم. المتخلف دول تصدر أهم عنصر في الحركة الحضارية إلى مختلف بقاع العالم وتنهب إمكانياتها المادية والبشرية في مشهد منها ومن العالم فالتحدي إذا هو في تفعيل مقومات المجتمع وبعث الحياة فيه ويتطلب ذلك توسيع نطاق الكفاح من أجل تثبيت قواعد الشورى والديمقراطية في الحكم وصولا إلى الحرية والعدالة والمساواة وتعميق الإيمان والالتزام بحقوق الإنسان.

فالأليات التي تتحرك بها السلطة نحو التنمية بصورة عامة محدودة وسلم أولياتها متحيز أما سلطات البلدان المتخلفة فهي كسيحة ومعاقة ولا بد لمجتمعاتها المتطلعة إلى المعاصرة وهي تعاني من تركة هائلة من التخلف أن تفعل الحركة الشعبية وآلياتها فالحركة الشعبية هي حركة مرنة وموجودة في كل مكان ومحيطها لا يقف عند حد معين فهي قادرة على إقامة قواعد لتأكيد الحق العام للمجتمع في الحكم الديمقراطي والعدالة والمساواة وحماية مؤسساته وتجاوز ادعاءات السيادة السلطوية واحتكار الوصاية والتصرفات العامة.

إن مشاكل الفقر والاختلال الاجتماعي والتهميش وقضايا التعليم والصحة والبيئة وتفشي الفساد السلطوي سياسيا وماليا وإداريا هي مشاكل كبيرة ومعالجتها والتصدي لها فوق إمكانيات الدولة منفردة ولا بد من تكوين ائتلاف وشبكات عمل رسمية وشعبية إلزامية وطوعية الأمر الذي يحتم تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتفعيلها وتشجيعها إلى أقصى حد ممكن فالحكومة

١ - العمل النقابي في اليمن .. الواقع والآفاق - التجمع اليمني للإصلاح - دائرة النقابات والمنظمات - ط ١ أكتوبر

٢٠٠٠ م . مطبعة دار الجحد - صنعاء.

ليست هي المصدر الوحيد لكل الحكمة، ففي كثير من أنحاء العالم أدت سيطرة الدولة والبيروقراطية والحكومة إلى ترسيخ التبعية واللامبالاة والسرية والفساد وإلى تزايد الاتجاه نحو الأنانية وفي جانب آخر أدى تشجيع الجهد الشعبي وإطلاق إمكانيات المجتمع إلى انطلاق حضارية هائلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات ومنظمات ومؤسسات دستورية هي المحاضن الصحيحة لتربية الفرد وترسيخ قناعات الأفراد وبناء سلوكهم في ضوء تلك القناعات بالمسؤولية الفردية والعامة والحقوق الطبيعية للإنسان، فالمواطن الذي ينشأ في حضن مؤسسات المجتمع المدني يتعرع على حب الحرية واحترام الآخرين والعناية بهم، ويكون قادراً على أن يحيا حياة رفيعة وتكوين شخصيته القادرة على المثابرة والإبداع وتنمية ملكاته إلى أقصى حد ممكن. ومن مجموع المواطنين الإيجابيين تتحقق الديمقراطية الصحيحة التي تلتقي فيها مصلحة الفرد والفئات والشرائح الاجتماعية مع المصلحة العامة للمجموع في بوتقة الحرية والعدالة والمساواة.

إن المجتمع الذي ينشأ أفراداه على تقاليد العمل الجماعي والديمقراطي والطوعي هو مجتمع حي وماضٍ في الطريق الصحيح ابتداء من الأسرة، فالفصل الدراسي ثم البيئة التعليمية وجماعات الأنشطة المدرسية مروراً بالنادي والجمعيات التطوعية والنوعية، والتشكيلات والاتحادات الطلابية. والنقابات هي محاضن التربية والتنشئة الصحيحة على ممارسة الشورى والديمقراطية والحرية والمساواة والتعاون والوعي بحقوق والتزامات المواطنة الصالحة والإيمان بهذه المبادئ والحماس لها والدفاع عنها. أما المجتمع الذي يدفع مواطنيه إلى ممارسة الانتخابات لاختيار ممثليه في السلطة التشريعية ولا يدعم بقية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، هذا المجتمع يستبقي خط الرجعة إلى النظام الشمولي والديكتاتوري مفتوحاً، ولا يضمن إيجابية مواطنيه في دورهم السياسي والاجتماعي في ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو مجتمع يخشى عليه أكثر مما يؤمل فيه.

أصالة العمل النقابي

العمل النقابي مؤسسة لها هياكلها وقنواها، كما أن لها أعرافها وتقاليدها في الممارسة، مثله في ذلك مثل أية مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية أخرى نشأ ليلبي حاجات استجدت في المجتمع، ولما تطورت هذه الحاجات تطور هو ليوكب هذا التطور وإلا انقلبت الحاجات إلى مشاكل قد تؤدي إلى أزمات اجتماعية أو أزمات اقتصادية أو أزمات سياسية وذلك حسب نوع الحاجة التي تستجد أو المشكلة التي تطرأ والحاجة الأعمال المهنية والحرفية وأصحابها ومصالحهم وعلاقاتهم وقضاياهم .

لم يعرف المسلمون كلمة نقابة في البداية وإنما فقط ورد لفظ (نقيب) في القرآن والسنة، إذ وصف القرآن الكريم بني إسرائيل وتمثيلهم باثني عشر نقيباً، وجاء في السيرة أن الرسول "صلى الله عليه وسلم" طلب من الأنصار أن يرشحوا له اثني عشر نقيباً وعندما مات أسعد بن زرارة جاء بنو النجار يسألون الرسول "صلى الله عليه وسلم" أن ينقب عليهم أحد فقال أنا نقيبكم وهنا تعني كلمة (النقيب) الممثل أو المفوض أو الكفيل أو الزعيم وذلك معناه أن المسلمين منذ مجتمع الصحابة لم يعترفوا فحسب بالعمل الجماعي وإنما كانت حياتهم قائمة على النظام فكان لكل مجموعة نقيب مفوض منهم وفي درجة القائد أو الزعيم. وشيئاً فشيئاً ظهرت منظمة تحمل اسم (نقابة) ولكنها لم تكن تقوم بالمهام التقليدية للنقابة المعروفة الآن بل كانت تلك المنظمة هي نقابة الأنساب التي كانت تقوم عضويتها على علاقة النسب، وهي العلاقة التي تربط الأسر والعشائر ببعضها بعضاً بواسطة المصاهرة. ثم نشأت بعد ذلك هيئات لم تأخذ اسم النقابات ولكن نشاطها ظل يأخذ طابع النشاط النقابي ويزيد عليه كثيراً؛ ففي العهد العباسي، ومع نمو المدن والعواصم، تجمع الناس على أساس المهنة والحرفة فأصبح لهم أسواقهم الخاصة بهم فهنا سوق النجارين وهناك سوق النساجين... الخ. وكذلك أصبحت لهم أحياءهم السكنية المنفصلة وكانت تعرف هذه الهيئات بالأصناف والطوائف الحرفية حيناً وبالفتوة والفتيان أحياناً أخرى.

أما طريقة تنظيم هذه الهيئات وممارسة عملها فتتعدد من واحدة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر.. فنقابة (الأنساب) يتزعمها النقيب وكان لكل صنف أو طائفة شيخ يعد أقدم وأبرز أرباب

الحرفة ينتخبه الأعضاء وتقر السلطة الحاكمة هذا الاختيار: فهناك شيخ النجارين وشيخ الخبازين وشيخ النساجين وهكذا...

وفي مصر أثناء القرن التاسع عشر الميلادي استبدل مصطلح شيخ بمختار أو نقيب، وكانت أسماءهم تقيد في المحافظة وفي الدائرة البلدية، وكان هناك إحساس بالانتماء القوي لهذه الهيئات، وأصبح لها نظم وأساليب راسخة فظهرت الشعارات التي تقول بأن (الصناعة نسب) لأن علاقة المهنة بلغت درجة من القوة جعلت الأعضاء يوصفون بأنهم عصابة لا يخالف بعضهم بعضا فكانت للأصناف مثلا نظم وتقاليد مقررّة وأصبحت من بعد أعرافا يطلق عليها في بعض الحالات كلمة دستور، وهذا الدستور يثبت في كتيب يحكم علاقات الأفراد بعضهم من ناحية وعلاقة الصنف والآخرين من ناحية ثانية بما في ذلك الحكومة.

أما الاختصاصات أو مجالات النشاط فلم تكن بالوظائف النقابية المعروفة اليوم وإنما تعدتها إلى أمور مختلفة فالمجتمع الإسلامي آنذاك تقبل نشأة هذه الهيئات التلقائية ثم عرف بها ووضع لها النظم والتي تسير عليها سواء كان ذلك من السلطة الحاكمة أو من الفقهاء الذين كان لفتواهم وأحكامهم تقدير كبير من أفراد المجتمع.

والتقليد الذي نشأ في اختصاصات النقابة هو الحرص على بيان حقوق الأعضاء وما يتبع ذلك من واجبات؛ حيث تدافع النقابة عن المنتسبين إليها وتطالب بحقوقهم وفي ذات الوقت تحرص على أن يقوم الآخرون من الأعضاء في قضية واجبات المهنة وشئونها، فقد نشأت تقاليد أشبه بميثاق الشرف في الوقت الحاضر فكانت (الأصناف) هي التي تضع القواعد والأخلاق التي تكفل سلامة الأداء في المهنة وقد وجد ذلك مدونا في دساتيرهم في باب توجيهات المبدئيات وواجبات إتقان الحرفة ولم تقف الأصناف عند هذا الحد بل كان معروفا لديهم بأن لا أحد يتعامل بحرفة معينة إلا بعد مرحلتين الأولى أن يمنح عهدا أو شهادة من أستاذ متخصص في الصنعة والثانية أن يقدم هذا العهد إلى النقابة لتجيزه ، وبعد إجازته لا يمارس الصانع عملاً إلا بعد أن تقيم النقابة له حفلاً يعرف بحفل الشد، وهذا الحفل له أسس خاصة ويعتقدون بعد ذلك أن من يرتكب مخالفة في صنعته، أو حتى فاحشة، يفقد حقه في مزاولة العمل إلا بعد أن يقام له حفل الشد مرة أخرى ويختتم الحفل بتوصيات أهمها (يا بني إن جميع الحرف أهلها أمناء على الأعراض والأرواح والأموال فكن

صادقا أميناً واعلم أن كارك {حرفتك} مثل عرضك فحافظ عليه بكل ما تملك، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرط فيها، وإياك أن تخون أهل الحرفة والخائن ملعون) ولعل ذلك ما يشبه اليوم بميثاق الطبيب الذي يؤدي القسم (اليمين) بعد تخرجه.

هذا وقد ثبت أن هنالك تعاوناً وثيقاً بين السلطة الحاكمة والنقابات فكان شيخ النقيب يتدخل في تحديد الأسعار بالتشاور مع المختسب وهو الرقيب الإداري (الحكومي) وكان النقيب مستشاراً في صنعته حيث يرجع إليه عند الشك أو الاختلاف في أمر من أمور المهنة.. فكان له الحكم على أبناء صناعته وكلمته مسموعة بينهم.

هذا وقد تعدت اختصاصات النقابة الحقوق والواجبات والفصل في المنازعات بين أهل كل حرفة وسائر الناس ، أو بين أهل الحرفة أنفسهم، بل إنها امتدت حتى شكلت صلاحيات قضائية واسعة وهي صلاحيات اعتمدتها السلطة وأقرها الفقهاء. وبالتالي فإن النقابة كانت تتولى بعض شئون القضاء ، بل أن النقابة أحيانا كانت أحق بالنظر في بعض القضايا من القاضي نفسه.

هكذا نشأ العمل النقابي في التاريخ الإسلامي وسبق بذلك أية نشأة أخرى في العالم بما لا يقل عن ثلاثة قرون وقد كانت هذه النشأة كما رأينا نشأة تلقائية جاءت لتلبي حاجات مستجدة، وما لبثت أن قامت معها تقاليد الإسلام فأعرافها من أعرافه وتقاليدها من تقاليده فهي إذاً مؤسسة أصيلة في المنشأ وأصيلة في التطور.

التأصيل الشرعي للعمل النقابي

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن نتناول مجال تكييف الحكم الفقهي^١ "حول شرعية عمل النقابات والمنظمات الجماهيرية. فأنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية أصبحت متعددة الأنواع والأشكال في ظل ثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي فرضت بدورها أنواعا جديدة من العلاقات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

لقد أدى التطور العلمي والتقني، وما أوجده من علاقات جديدة، إلى نشوء تكتلات ليسعى الأفراد من خلالها إلى حماية مصالحهم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جماهيرية أو نقابية أو اجتماعية. والإسلام هنا من خلال مقاصده وقواعده ينظر إلى تلك التكتلات نظرة لا تقوم على أساس المنع المطلق أو الجواز المطلق، وإنما على أساس معرفة طبيعة تلك الانتماءات والتجمعات (إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره) فيكون الحكم على كل مفردة من تلك المفردات من خلال مقاصده وأهدافه ومن خلال نتائجه وغاياته.

ويقود هذا المبدأ إلى أن أي شكل من أشكال التنظيم النقابي أو الجماهيري أو السياسي يعد مشروعاً إذا حقق في أهدافه وغاياته مقاصد الإسلام الجالبة للخير والدافعة للشر والساعية إلى خدمة المجتمع، وأن يكون هذا التنظيم مراعياً لمبادئ الحق والعدل والوضوح والوقوف عند حدود الله ومنهجه وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم.

فالأصل إذن في إثبات مشروعية النقابات أو نفيها بل والأحكام عامة يقوم على أساسين مهمين:

أولهما: أمور العبادة المحددة بزمان ومكان وعددها وصيغها؛ فطريقة إثباتها: النص الشرعي، والاجتهاد فيها مرتبط بفهم النص ومعرفة دلالاته على هذه المسألة أو تلك.

١ - العمل النقابي في اليمن .. الواقع والآفاق - مرجع سابق.

ثانيهما: أمور المعاملات على اختلاف أنواعها وأشكالها ومستجداتها، فالأصل فيها الإباحة وبراءة الذمة ولا تنتقل إلى حكم آخر إلا بدليل شرعي يكون ناقلاً لها من الأصل إلى حكم آخر من تحريم أو نفي أو بطلان ولهذا قال العلماء "الأصل في المعاملات الحل إلا ما دل الدليل على تحريمه أو كراهيته".

إن هذين الأساسين يعدان منطلقاً للدلالة على مشروعية تجمع الأفراد سواءً لتكوين النقابات أو الجمعيات أو أية تجمعات أخرى وذلك على النحو التالي:

أ- إن تجمع الأفراد في تنظيمات مباح في الأصل ما لم تقترن بتصرفات الأفراد أشياء تخرجها من الإباحة إلى الحظر أو المنع.

ب- حدد الله سبحانه وتعالى مجالين للتعاون هما البر والتقوى ويدخل فيهما كل مفردات الخير والهدى إذ هما وصفان وليس ذاتين وذلك في قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وفي هذه الآية نفسها فمى الله سبحانه وتعالى عن مجالين آخرين من التعاون هما "الإثم والعدوان" باعتبارهما وصفين لأفعال يدخل فيهما كل ظلم ومعصية ومن ثم فالتعاون المشار إلى اتباعه في الآية الكريمة هو لا شك تعاون قائم على الحق والعدل ويدل على مشروعية تجمع الأفراد أو اجتماعهم من أجل المشاورة فيما بينهم في كيفية التعاون ووسائله وأهدافه.

ج- قوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) فالأمة أي (الجماعة) المشروعة هي التي يكون الهدف من إيجادها الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي الدعوة إلى ما دعا إليه الإسلام والنهي عما نهى عنه فهذه هي الأهداف الشرعية، والجماعة التي تنشأ لتحقيق هذه الأهداف تكون جماعة تتمتع بالشرعية.

د- مدح النبي "صلى الله عليه وسلم" حلف الفضول الذي عقد في دار ابن جدعان قبل الإسلام وحضره النبي "صلى الله عليه وسلم" قبل النبوة لأن هدفه كان صحيحاً ومشروعاً وهو نصره المظلوم على الظالم وهكذا فإن شرعية الهدف هي التي تعطي الشرعية للتجمع الذي يقوم لتحقيق هذا الهدف.

هـ- لا يخلو تجمع الأفراد المشروع من أن يقوم وفق نظام يتضمن الاتفاق على الأهداف والوسائل التي أنشئ التجمع والنقابة من أجلها؛ كأن يكون لهؤلاء المجتمعين (رئيس) أو (أمير) أو (نقيب) له حقوق الطاعة وعليه واجب المشاورة قال صلى الله عليه وسلم : (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم) وكما ينص النظام أو اللائحة المنظمة على شروط معينة يجب توفرها في المجتمعين من أي مهنة وأية نشاط للحقوق العامة إذا كان التجمع (لتكوين جماعة معينة) لنقابة أو جمعية أو اتحاد ومنظمة .. تخص أصحابها من المتخصصين والفئات النوعية والإبداعية والعمالية وغيرها .. الخ.

مما سبق ندرك أن النصوص الشرعية والقواعد الفقهية والمقاصد الإسلامية تقضي بأن عملاً يؤدي إلى نفع وخير ويدفع ضرراً وشرّاً هو من مطالب الإسلام ومن مقتضيات أحكامه وتشريعاته. فأي تجمع قام على أساس حزبي أو شعبي أو خيري متى وضحت أهدافه وخلصت غاياته من شوائب الهوى المفضي إلى عصبية جاهلية أو مذهبية أو حزبية أو طائفية فإن مصادر التشريع في الإسلام قاضية باعتباره ومنع ما خالف ذلك وعدم اعتباره.

وعلى هذا النحو ؛ فإن مشروعية النقابات والمنظمات والعمل النقابي العمالي والإبداعي تتحقق بتوافر مقومات المشروعية في التكوين والأهداف والوسائل وذلك منها على النحو الآتي:

١- إن قيام هذه النقابات الحرفية أو المهنية وغيرها في المجتمع من الأمور المشروعة لأنها قامت على أساس تجمع ووفق نظام. ومثل هذا أمر مباح. وكونها تقوم على تجمع أفراد ذوي حرفة مهنية واحدة لا يضر ولا يرفع المشروعية عنها لأن التجمع المشروع لا يشترط فيه أن يضم جميع المسلمين، ولا أن يهدف إلى جميع الأهداف الشرعية وإنما المنظور إليه أن تكون الأهداف مشروعة وإن لم تكن شاملة لجميع أهداف الإسلام. وكونها تخص أصحاب حرفة معينة فهذا أيضاً لا يضر كما لو كانت جماعة تضم أفراد عشيرة معينة لغرض مساعدتهم أو تعليمهم أو إقامة صلة الرحم بينهم، وكما يحدث في جماعة تضم أبناء قرية معينة لتحقيق مصالحهم المشروعة، أو قيام جماعة تضم العلماء أو تضم المعلمين للعناية بشؤونهم وما يجب عليهم في حكم الإسلام، فكل هذه التجمعات يتحقق فيها التعاون على البر والتقوى.

٢- الوسائل التي تتوسل بها النقابات تحقيق أهدافها في المجتمع مثل إقامة الندوات وتوزيع النشرات والصحف والقيام بالجولات الميدانية للوقوف على حاجات منتسبيها فهذا نوع من الأمر المشروع.

٣- توسيع نطاق أهداف نقابات مهنية نوعية أو عمالية وحرفية مع النقابات الأخرى والمنظمات والاتحادات؛ بحيث تشكل عموم منظمات المجتمع المدني؛ أمر حسن لأنه من باب توسيع دائرة البر والتقوى.

٤- الانضمام يجب أن يكون اختياريا لا جبريا، ولكن هذا لا يمنع أن يمتاز أعضاؤها من دافعي الاشتراك ببعض المزايا مثل توزيع ما تحصل عليه النقابة من مواد غذائية ونحوها وبعضها لمنتسبيها دافعي الاشتراك بالثمن المنخفض ولكن يتساوى جميع المنتسبين إلى النقابة في الحقوق العامة التي تحصل عليها النقابة مثل زيادة أجور الموظفين والمهنيين والمحترفين بهذه المهنة والحرفة أو الاستفادة من نظرة الدولة لأصحاب هذه المهنة والحرفة سواء انتسبوا إلى النقابة أو لا ومن الدافعين لاشتراك للنقابة أو من غير الدافعين.

٥- يجب على النقابة أن تبتعد عن أية وسيلة غير مشروعة، والمشروعة تعرف بميزان الشرع فقط وليس بميزان آخر.

مفهوم النقابة في التراث العربي

جاء في اللغة أن النَّقَبَ : هو الثَّقْبُ ، والجمع : أنقاب. والنقية : النفس ، والعقل ، المشورة ونفاذ الرأي وعظيمة الصرع من النوق.

والنَّقِيب: لسان الميزان ، وشاهد القوم ، وعريفهم.

وَنَقَبَ وَنَقَّبَ في الأرض : ذهب : وعن الأخبار : بحث عنها ، أو أخبر بها.

والمَنْقَبَة : المفخرة، والأنقابُ: الآذان. وأنقب فلانٌ : صار حاجباً أو نقيباً "١".

ومفاهيم هذه المادة اللغوية تدور حول:

أ — الريادة والتميز.

ب — الاستقصاء والتأثير.

ج — الجمع والتأليف.

فالعقل ، والمشورة ، ونفاذ الرأي ، ولسان الميزان ، وشاهد القوم وعريفهم فيها ريادة وتميز، وفصل في الأمور مع الآخرين. وهذا يؤدي إلى إيجاد الاستقرار والجمع والتأليف وهي صفات اجتماعية متأصلة في البشر.

والذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار أو الإخبار بها : هو استقصاء وتأثر وتأثير وهي مفاهيم تتعلق بالحراك الاجتماعي للتجمع البشري وهي من أسباب تطوره وتميزه وسيادته على المخلوقات.

أما المنظمة فقد جاء من معانيها: أنها اسم مفعول من (نَظَّمَ الشَّيْءَ) أي أَلَفَّهُ وجمعه في سلك فائِظَظَ وَتَنَظَّمَ. والنظام كل خيط أو سلك ينظم به لؤلؤ ونحوه. والأصل: النَّظْمُ وهو : ضَمُّ شيء إلى شيء آخر. ومعانيها تدور حول الضَم والجمع وتأليف المتناثر بشكل مرتَّب، وهي معان تتضمن النظام وتستلزمه.

١ - القاموس المحيط مادة : ن ق ب ، ومختار الصحاح وأساس البلاغة.

وأما الجمعية: فاسمها مأخوذ من الجمع وهو تأليف المتفرق وإذا تأملنا في مدلولات النقابة والمنظمة والجمعية وجدنا أن بينها تناسقاً وتكاملاً حيث إن بعضها يدل على معانٍ متضمنة في البعض الآخر ، ومعاني بعضها مكمل لمعانٍ وردت في البعض الآخر فالنقابة مدلولاتها قيادية ، والمنظمة مدلولاتها إجرائية تنسيقية، والجمعية عبارة عن جمع وتأليف للمتفرقات.

وفي حياة البشر : لا جماعة إلا بنظام، ولا نظام إلا بقيادة. ومن هذا المفهوم فإن كل واحدة من الكلمات الثلاث (النقابة ، والمنظمة ، والجمعية) تستلزم وتتضمن ما تدل عليها الكلمتان الأخريان.

وقد جاءت في القرآن الكريم كلمة (نقيب) مرة واحدة في سورة المائدة بمعنى: أمين وكفيل، حيث قال سبحانه : (ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً) آية ١٢. وذلك أنه لما استقرّ بنو إسرائيل بمصر بعد هلاك فرعون أمرهم الله بالمسير إلى الشام أرض الكنعانيين الجبابرة ، وأمر موسى أن يأخذ من كل سبط نقيباً يكون كفيلاً على قومه بالوفاء بما أمروا به توثقاً عليهم ، فاختار النقباء ، وأخذ الميثاق على بني إسرائيل وتكفل لهم به النقباء ، وسار بهم ، فلما دنا من أرض كنعان بعث النقباء يتجسسون فرأوا أجراماً عظيمة ، وقوة وشوكة ، فهابوا ورجعوا ..^(١).

وقد جاء في كلام الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لفظ (نقيب) بهذا المعنى أيضاً حين طلب من الأنصار بعدبيعة العقبة الثانية ، وبعد أن بايعه منهم ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان أن يخرجوا منهم اثني عشر نقيباً فأخرجوا تسعة من الخزرج ، وثلاثة من الأوس فقال ، لهم - صلى الله عليه وآله وسلم - يخاطب النقباء : (انتم على قومكم بما فيهم كفلاء ككفلة الحواريين لعيسى بن مريم ، وأنا كفيل على قومي)^(٢).

ومعنى (كفيل) أو (أمين) أو (عريف) هنا: يدل على أن هناك مسؤولية جماعية وأن هناك عقداً أبرم بين مجموعة يتعلق بمصالحهم لا بد من المحافظة عليه. واستمرارية المحافظة على المصالح وضمائمها لأفراد

١ - تفسير الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٥٩٩.

٢ - فقه السيرة للغزالي ص ١٥٩.

الجماعة يحتاج إلى نظام يحدّد العلاقة بين الأفراد ونقيسهم من جهة ، ويضمن حمايتها واستمرارية وصولها إلى أصحابها من جهة أخرى. وهو عقد نقابي منظم يتضمن طرفي العقد وبنوده وجزاءه وذلك ما توضحه الآية الكريمة والنصّ النبوي الشريف في بقية تفصيلاتهما والتي سنعود إليها في موضع آخر.

وعند التأمل في مدلول الكلمة، حسب ورودها في اللغة وورودها في القرآن والسنة ، نلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين المدلولات التي استعملت لها في تلك المواضع ، إذ تدل في إطارها العام على الزعامة والريادة والكفالة وهي بهذا تستلزم أموراً ضمنية لم تذكر مباشرة مثل النظام والحرص على المصالح وتنظيم العلاقات وغيرها.

وبعد هذه الإطلالة نخلص إلى تعريف مقتضب للجمعية والنقابة مع المقارنة السريعة بين مدلولي التعريفين.

تعريف الجمعية والنقابة:

عرّف القانون المدني الجمعية بأنها: (جماعة تتخذ لها صفة دائمة وتتكون من عدة أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي)^(١). مادة (٩١) وهو تعريف تناول أهم عناصر في موضوعه ، حيث اشتمل على الأشخاص وعلى أهدافهم من التجمع ، وأن التجمع حصل طوعاً ، وأن صفته دائمة وهذه الأمور هي ما يتناولها تعريف النقابة في أحدث كتاب في هذا الموضوع بأن النقابات (تجمّعات تطوعيّة تتأسّس بالإرادة الحرة لأعضائها خدمة لمصالحهم ودفاعاً عن قضاياهم ، وتدار إدارة ذاتية من خلال مجال وقيادات يقوم الأعضاء باختيارها)^(٢). فالتعريفان متقاربان إلى حد كبير كما هو واضح.

١ - مجلة القسطاس كتاب (حرية الجمعيات في اليمن) ص١٠. ط ١ ابريل ٢٠٠٢ م - دار المجد للطباعة.

٢ - العمل النقابي في اليمن .. الواقع والآفاق - دائرة النقابات في التجمع اليمني للإصلاح.

الجماعات العماليّة والمهنية في التاريخ العربي الإسلامي

يرتبط ظهور النقابات أو الجماعات المهنية والعمالية^(١). في التاريخ العربي الإسلامي بأميرين اثنين : تطور الحياة المدنية في المدن العربية الإسلامية، وتطوّر النظرة إلى العمل والمهنة فمن المعروف مدى تشديد الإسلام منذ البداية على المدنية والهجرة إليها والاستقرار بها. وقد استمر هذا الإصرار على الحشد والتجمع بالأمصار في عهد خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، والتي تجلت في تصور معين للتاريخ البشري باعتباره من نتاج المدن والمستقرات الحضرية الأصغر ، وارتباط بعض شعائر الإسلام بالمصّر مثل صلاة الجمعة والجماعات بشكل عام، ثم إلى الضرورات العسكرية والاقتصادية المستجدة في عصر الفتوحات في ظل توقف التجارة مع الجزيرة تقريباً ، وتراجع أهمية الثروة الحيوانية في الجزيرة لأسباب ما تزال غامضة !

يذكر صاحب : (لسان العرب) أن الصنف في اللغة يعني : الطائفة من كل شيء ، وكل ضرب من الأشياء صنف على حدة، ونجد المفرد مستخدماً بمعنى الطائفة والفرقة من الناس في كتاب (العالم والمتعلم) لأبي حنيفة لكن المفرد حتى في هذه المرحلة المبكرة من مراحل استعماله مرتبط إلى حد ما بالحرف والمهنة. ففي إحدى الأمثلة التي يضر بها أبو حنيفة لتلميذه في الكتاب نفسه يذكر أربعة أصناف من الناس يتنازعون في لون ثوب معين ، وواضح أن الجماعة هؤلاء من البزّازين ، أي بائعي الثياب .

ويذكر الجاحظ أصناف الجزارين والقصابين والشوائين ..) ويقول إنهم إلى الفقر أقرب منهم إلى الغنى ، ويعتبر في سياق آخر الحائك والحجّام من الأصناف ويتضح المصطلح تماماً عند السقّطي فيذكر أن الجزارين وبائعي اللحوم وأنواع المطبوعات أصناف (ولكل صنف منهم نوع يخصه ، أو طريق يجري عليها) أما ياقوت فيذكر صنف الصياغة والصاغة. هكذا يبدو أن الكلمة استعملت منذ وقت مبكر للدلالة على الجماعة الحرفية والمهنية في المجتمع الإسلامي.

١ - مفاهيم الجماعات في الإسلام. رضوان السيد - بيروت لبنان - دار التنوير للطباعة والنشر - ط ١ ١٩٨٤ .

وهناك مصطلحات أكثر عمومية ترد أحياناً في السياق نفسه مثل : (أصحاب المهن) و (أصحاب الحرف) و (أرباب المهن والحرف) وقد تعددت تعريفات الصنف المحددة وأرى أن أولها بالذكر وأدقها تعريف بير G.Baer الذي يرى أن الصنف : هو نوع من الاتحاد المهني ، يقوم على عضوية ذات طابع شعبي وأفراده مجموعة من الناس يعملون في فرع معين من الاقتصاد الحضري في فترة من الزمن ويكونون وحدة تنجز مختلف الأغراض مثل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، يتزعمها جهاز من المتنفذين الذين يختارون من بين أفراد هذه الوحدة ويتقدمهم (رئيس).

يمكن القول إن العرب عرفوا الأسواق المتخصصة بحرف معينة في مكة قبل الإسلام، وهناك تخصص في أسواق المدينة في صدر الإسلام ونجد للدُّبَاغين في البصرة في القرن الأول الهجري رحبة خاصة ، وكذا الطحَّانون والقصَّابون ، والأمر كذلك في الكوفة بالنسبة للصيارفة والتَّمَّارين والسَّمَّاكين والابَّالين وأصحاب الخبز .

ويورد أسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف (بجشل في تاريخ واسط) نصاً مهماً عن ترتيب (الحجَّاج) لسوق مدينة واسط عندما بناها حوالي العام ٨٤هـ ، يقول (أنزل أصحاب الطعام والبزَّازين والعطارين عن يمين السوق إلى درب الخزازين ، وأنزل البقالين وأصحاب السقط وأصحاب الفاكهة في قبلة السوق إلى درب الخزازين ، وأنزل الخزازين والروزجاريين والصناع في درب الخزازين عن يسار السوق إلى دجلة ، وقطع لأهل كل تجارة قطعة لا يخالطهم غيرهم) ويذكر أن يزيد بن حاتم (١٥٥هـ) عامل إفريقية رتب الأسواق على أساس التخصص وجعل كل صناعة في مكانها ويذكر ابن الفقيه والخطيب البغدادي ذلك بالتفصيل بالنسبة لبغداد خصوصاً أسواق الكرخ فيها .

وتتعدد التعليقات لبروز الأسواق المتخصصة وسيطرتها، ويمكن القول بإيجاز أن ذلك كان بسبب إحساس أهل الحرفة بالتضامن وحاجة بعضهم إلى بعض ، ثم لتسهيل مجيء الناس إليهم ، ولضرورة الإشراف عليهم عن طريق الاختسب ، وأخيراً بسبب من الحاجة إلى الوحدة واللَّحمة من جانب أهل الحرفة لبعضهم البعض بعد إذ توارت أسباب العصبية النسبية ، وحتى للأمن النفسي والاجتماعي، وبعد إذ صار التكتل ضرورياً أحياناً في وجه السلطة لرفع الظلم أو لرفع السعر ، وكل ذلك يسهله التجمع في المكان الواحد والنوع والصنف الواحد.

بيد أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) الذي كتب أول رسالة نظرية في مسألة (الكسب)^(١). أوضح أمرين اثنين : ضرورة العمل والحرفة ، ثم مشروعية ما يترتب على ذلك من تنظيمات شعبية (أسواق متخصصة) أو رسمية (صاحب السوق أو المحتسب) .

ويذكر محمد بن الحسن أن الكسب (أي العمل والحرفة) : نظام العالم والله تعالى حكم ببقاء العالم إلى حين فئانه ، وجعل سبب البقاء والنظام كسب العباد .. وفي تركه تخريب نظامه.. لهذا فهو (فريضة على كل مسلم كما أن طلب العلم فريضة ..) وقد كان الكسب (طريق المرسلين) قادم عليه السلام عمل في الزراعة ونوح عليه السلام في التجارة ، أما إبراهيم عليه السلام فكان بزّازاً ، وعمل الرسول "صلى الله عليه وسلم" في الزراعة ، والتجارة ، وكان أبوبكر رضي الله عنه بزّازاً ، وعمر رضي الله عنه كان يعمل الأدم ، وعثمان رضي الله عنه كان يتجر ، وعلي رضي الله عنه كان يعمل بالأجرة. أما جوامع المهنة والعمل أو وجوه الكسب فأربعة : الإمارة ، والتجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وكلها سواء في نظر محمد بن الحسن الشيباني ، فليست هناك وجوه دينية لا تحسن للكسب.

إن العمل والكسب ضروريان ، ويرى البعض أن (الناس كلهم صناع وتجار أغنياء وفقراء)، ثم قسموا الصناع إلى أقسام متشعبة من حيث الفائدة والموضوع وقيمة الإنتاج والأدوات المستعملة والتعقيد والبساطة. أما شرف الصنائع عندهم فيأتي من تفاوتها في الضرورة للمجتمع ، فلو توقف الزبّالون عن العمل أسبوعاً للحق بالنساء من الضرر ما لا يلحق بهم لو تعطل العطارون شهراً عن العمل ، وهذا التصور للعمل والصناعة في جانبه التفصيلي لا يختلف كثيراً عما ذكره الشيباني قبل ما يقرب من قرنين في ذلك .

على أن الجماعات في المدينة الإسلامية الوسيطة ليست جماعات معارضة بل إن تنظيمات الفتيان والأصناف كانت تتبادل الدعم والتأييد مع السلطة في المدينة ، وهناك ما يدل على إسهام السلطة في إنشاء بعض الأصناف وبعض حركات الفتيان وبعض الحركات الصوفية، وهناك إشارات عائدة للقرنين السادس والسابع تتحدث عن (عرفاء) لبعض الحرف، وعن (رئيس

1- الكسب - محمد بن الحسن الشيباني - تحقيق الدكتور سهيل زكّار - ط ١ ١٩٨٠م - دمشق.

للأطباء)، كما أن رئيس الأطباء وظيفة جماهيرية بحتة وللصنف وظائف تتصل طبعاً بطبيعة المهنة ذاتها ، وقد وردت معلومات كثيرة عنها في كتب (الحسبة) من خلال إخبارها عن التعاليم والوظائف التي يفرضها الختسب على أهل الأصناف بمساعدة العريف الذي هو شخص ثقة من أهل الصنعة بصيراً وعارفاً بها. وكانت هذه التعاليم والوظائف التي فرضت على الأصناف قد استمدت من النظم المعروفة بين ذوي المهن أنفسهم ، إذ كان الختسب يعتمد على العرف السائد بين أهل الأصناف في معرفته لجودة الصنعة وإتقانها ، والطرق الواجب إتباعها في عمل تلك الصنعة وتحريم وتحليل ما يجب أن يقوم به أهل المهن.

وأهم وظائف الصنف كما تبدو في كتب الحسبة : الاهتمام بمعرفة أسرار الصنعة ، وإتقان الصنعة وجودة المصنوعات ، والاهتمام بمصالح أعضاء الصنف ، والعناية بالمواد الأولية ، والعناية بالنظافة .

وكان الختسب يستند في وجود إتقان الصنعة وجودتها إلى حديث للنبي "صلى الله عليه وسلم" بقوله : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يحسنه ويتقنه) وإلى قول للإمام علي رضي الله عنه : (قيمة كل امرئ ما يحسن) وغيره . وقد كانت هناك شروط خاصة في كل صنعة ليتحقق فيها الإتقان ، وتذكر كتب الحسبة في هذا السياق صناعات الخبازين والزجاجين والخزّانين والحّاكة والمشّاطين .

أما الاهتمام بمصالح أعضاء الصنف فيتجلى في تجميعهم في سوق واحد أو ناحية واحدة من السوق بحيث يستطيعون إرغام الختسب وموظفيه على معاملة كل منهم بلطف ورقّة ، وعدم تكليفهم بمالا يطيقون ، والسماح لهم بتحقيق ربح معين وإلا (أضربوا) . ثم كان هناك نوع من التضامن بين أبناء المهنة الواحدة من مثل أن يتركوا لأحدهم السوق يومين لكي يستطيع البيع وحده فيحصل على بعض المال اللازم. وفي مجال العناية بالمواد الصناعية أو المهنية كان للمحتسب موظفوه في المرافئ والممرات الذين يراقبون الاستيراد وجودة المستورد ، ويحاولون دون الاحتكار ، ويحاولون بالتعاون مع أهل الصنعة الحفاظ على المادة ، والموازنة في ذلك بين مصالح التجار والصناع والمشتريين.

أما (الشيخ) فقد كان لكل صنف شيخه ، ويسمى في بعض الحرف : الرئيس . وكان أبناء الصنف هم الذين يختارونه لتمييزه بالفضل والعلم والإتقان للمهنة ، ولم يكن الغنى من شروط المشيخة ، وتعترف السلطة بالانتخاب .

وللشيخ سلطة واسعة فهو ضابط الاتصال بين الصنف والسلطة أو الختسب ، وهو مرجع أبناء الصنف كله في نزاعاتهم المهنية والشخصية وفي نزاعاتهم مع الختسب ، ثم هو ، أخيراً ، المرجع فيما يتصل بدخول عضو جديد في الصنف ، وكان يتولى أحياناً (أمانة صندوق) الصنف ، فإذا عين الختسب أو القاضي شيخاً بغير إرادة أبناء الصنف فلهم الاعتراض إن لم يكن جديراً برتبته .

أما رتبة (النقيب) فهي متأخرة في الظهور عن رتبة (الشيخ) ولم تسد جميع الأقطار ، ويبدو أنه كان على أي حال أقل من الشيخ منزلة فهو بمثابة المساعد له ، والنقابة ثلاث درجات : النقيب الكبير ونائبه ، وأهم مهامه القيام بعملية الشد عند الدخول إلى الصنف .

وقد يكون من مهامه القيام بربط صنفين لحرفة معينة في مدينتين متقاربتين ، والقيام ببعض الأمور المالية التي تهم الصنف كله ، وله دور كبير في انتخاب الشيخ وعزله ، وللقاضي الختسب دور أكبر في تعيينه ، وهناك حالات جرى فيها ربط حرف المدينة كلها تحت إمرة (شيخ شيوخ) بموافقة القاضي .

كان لكل صنف وليه الذي تنسب إليه الحرفة وهو عادة نبي أو حكيم أو ملك أو صالح فإن لم يعرف للحرف مبتكر أوراغ نسبت إلى (آدم) .

وقد كان للأصناف مواعيد سنوية يسير فيها أهل كل مهنة بلباسهم وصناعاتهم في عرض جميل . ويذكر ابن الجوزي والمقريزي بعض مظاهره في مناسبات معينة . وهناك أنباء تنفرد بها بعض المصادر عن قسم كان على الصانع أن يؤديه عند الدخول والشد يتضمن (القسم) على عدم الغش في الصنعة وضرورة إتقان المصنوع ، وعدم الاتفاق مع الزملاء ضد الزبائن ، وجودة المواد الأولية المستعملة .

ولا شك أن كثيرين من الصناعات المقدرة اجتماعياً كانوا يجنون الانتساب إليها كما هو معروف تاريخياً ، لكن الانتساب إلى الصناعات غير المقدرة اجتماعياً كان غير مستحب .

وكانت العادة أن تتوارث المهنة في العائلة ، وإن كان لكل أحد أن يختار المهنة التي يشاء ، فقد كان هشيم (١٨٣هـ) المحدث المشهور يساعد أباه الذي كان طباعاً. وإخوان الصفا يرون (إن صناعة الآباء والأجداد أنجع في الأولاد من صناعة الغرباء)، وكانت العادة أن يظل الولد مع الوالد في الدكان ويرثه بعد وفاته ، لكنه كان يستطيع - إن شاء - أن يستقل بمكانوت خاص بعد التخرج على يد الوالد .

والصناعة نَسَب كما جاء في القول المأثور ، وكان التعصب للحرفة معروفاً بين الأصناف ، وكان تضامن أبناء الحرفة الواحدة تجاه الخارج والحرف الأخرى مشهوراً. وفي المصادر التاريخية أخبار كثيرة عن نزاعات أهل الحرف التي كانت تبلغ حد التقاتل لأدنى الأسباب (فإذا كانت المسألة بين أهل الحرفة أنفسهم فإن التضامن يسود فيرفض حجّام أن يأخذ أجره من حجّام آخر لأنهما (أهل صناعة واحدة) وعند الخوف كان أهل الحرفة يتمارسون ويحرسون أحياءهم وأسواقهم كما حدث عام ٤٢٢هـ عندما خشوا إغارات العيارين ، وكان كل من أبناء الصنف يسد خلة زميله المحتاج ، ويستتر عورته في صناعته ، وكانت لهم طرق جماعية في التعاون مع أبناء الصناعات ومع المحتسب ، وفي تحديد السعر وحماية الصناعة .

وكانت علاقة الأصناف بالدولة تتم عن طريق المحتسب ، ويرى أكثر الباحثين أن المحتسب تطور عن (صاحب السوق)، ومن المعروف أن الرقابة على السوق في الإسلام بدأت في وقت مبكر جداً ، وتذكر كتب التاريخ والسِّيَر أسماء أصحاب السوق منذ أيام النبي صلى الله عليه وسلم وحتى أيام الخليفة المنصور (١٣٦-١٥٨هـ)، وكانت مهمة (صاحب السوق) مراقبة السلع والأسعار ، ونصيحة الباعة في مختلف النواحي. وقد كان المعتر في ذلك أن (صاحب السوق) يقوم بالفرض الإسلامي : (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ويبدو أن المنصور أو المهدي (١٥٩-١٦٩هـ) أول من عين محتسباً بهذا الاسم ، وأعطاه مهاماً اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة في مجال الضبط الاجتماعي العام .

وقد تراجع دور الأصناف كتنظيمات اجتماعية أواخر القرن التاسع عشر ، وزالت تماماً في عشرينيات القرن العشرين (بدمشق مثلاً) ويربط بعض الباحثين زوالها بظهور النقابات الحديثة ،

لكن الواقع أن النقابات هي بداية تطور جديد ، ولم تحل محل الأصناف السمة التقليدية للمدينة الإسلامية.

إن زوال الأصناف مرتبط بزوال دورها باعتبارها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ، فقد حدثت نظم جديدة تحت وطأة ظهور الدولة الحديثة في عالم الإسلام أمكن عن طريقها استحداث أشكال ضبط مستوردة غير ذات طابع شعبي كالأصناف ، وفي الوقت نفسه كانت أقطار المشرق العربي الإسلامي تتبع تدريجياً من الناحية الاقتصادية السوق العالمي بطابعه الاستهلاكي المعروف الذي قضى على الصناعات التقليدية فأفقد المدينة الإسلامية طابعها الاقتصادي والاجتماعي التقليدي الخاص ، ومع ظهور فئات اجتماعية جديدة بالمدينة كانت هذه الفئات تحاول ابتداء تنظيمات تلائم أوضاعها المستحدثة ، وعلاقتها بالسوق العالمي ، وبالبيروقراطية المحلية الناجمة .

وسط هذه الظروف فقدت الأصناف أساسها الاقتصادي ، ومرتبها الاجتماعية ، ومرتبها بالنسبة للسلطة في المدينة - وما كان منتظراً وسط هذه السوسيولوجية الجديدة أن تستمر في الفاعلية والتجدد اللذين عرفتهما طوال الحقتين المملوكية والعثمانية .